الأوائلُ وأثرُها فى النحو العربيِّ

اعداد

د.مها محمد البكري السيد

مدرس بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية فرع البنات بالقليوبية

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور.

المجلد الخامس عشر- العدد الثاني- لسنة 2023

الأوائلُ وأثرُها فى النحوِ العَربيّ

د.مها محمد البكري السيد

المقدمة

الحمدُ للهِ حمداً كثيرًا طيبًا مباركًا فيه والصلاةُ، والسلامُ على خيرِ من خرجَ الدرُّ من فيهِ سيدِنا، ومولانا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبِهِ وسلِم ومن دعا بدعوتِه مُحْسِناً إلى يومِ الدينِ وبعدُ:

فهناك موضوعاتٌ غائبةٌ عن الدراسةِ فى النحوِ العربيّ؛ حيثُ إنَّ الباحثين قدِ انشغلوا بالكتابةِ عن الإعرابِ ظنًّا منهمْ أنهُ كلُّ النحوِ، والنحوُ أوسعُ مجالًا من الإعرابِ، حيثُ إن عنايتَهُ بالتراكيبِ أهمُّ وأخطرُ من عنايتهِ بظاهرةِ الإعرابِ، فمخطئٌ من يُعَرِّفُ النحوَ بأنه ضبطُ أواخرِ الكلمِ فقطْ، بلْ معناهْ: ضبطُ أواخرِ الكلماتِ مع استقامةِ الأساليبِ، وهيهاتَ أنْ يستقيمَ أسلوبُ متحدثٍ أو كاتبٍ دونَ أن يَعرفَ الأولَ من الآخرِ، والمرادُ بالأوائلِ والأواخرِ ماذكرهُ سيبويهِ[1] فى كتابهِ حيثُ قالَ "وأعلمْ أنَّ النكرةَ أخفُّ عليهمْ من المعرفةِ، وهي أشدُّ تمكُّنًا؛ لأنّ النكرةَ أوَّلُ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّفُ بهِ, فمِن ثَمَّ أكثرُ الكلامِ ينصرفُ في النكرةِ.

وأعلمْ أنَّ الواحدَ أشدُّ تمكنًا من الجميعِ، لأنّ الواحدَ الأوّلُ، ومن ثَمَّ لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميعِ على مثالٍ ليس يكونُ للواحدِ، نحوُ: مَساجِدَ ومَفاتيحَ، واعلمْ أن المذكَّرَ أخفُّ عليهمْ من المؤنّثِ لِأنّ المذكرَ أوّلُ، وهو أشدُّ تمكنًا، وإنّما يخرجُ التأنيثُ من التذكيرِ. ألاَ ترى أنّ " الشيءَ " يقعُ على كلَّ ما أُخبرَ عنه من قبلِ أن يُعْلَمَ أذَكَرٌ هو أو أُنثى، والشيءُ ذكرٌ، فالتنوينُ علامةٌ للأمكنِ عندَهم والأخفِّ عليهِم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلونَ"

من هنا نرى أن سيبويهِ يُنبّهُنَا على الأولِ من الأسماءِ، والأولِ من الذواتِ، والأولِ من الأوصافِ، وهذا يدعونا إلى البحثِ والتحرّى عن حقيقةِ الأوائلِ والثوانى، وما الذي يترتَّبُ على معرفتِنا بأن النكرةَ أولُ أي أنَّ النكرةَ سابقةٌ المعرفةَ بدليلِ دخولِ (لامِ) التعريفِ على المنكرِ حتى يصبحَ معرفةً كما نقول فى (رجلٍ: الرجل)، وأنَّ المفردَ أولُ يليه المثنى، والمجموعُ، وإذا عَرَفنا أن

---

[1] انظر: الكتاب (22/1).

المفردَ أولُ انتبهنا إلى أن علامةَ التثنيةِ، وعلامةَ الجمعِ تدخلان على مفردٍ باعتباره أولَ أي باعتباره موضوعًا فى اللغةِ قبلَ أن يُوضَعَ المثنى، وقبلَ أن يوضع الجمعُ، وهكذا ما ذكرهُ سيبويهِ من أن المذكرَ أوّلُ، وسوف أتناولُ هذا البحثَ بشيءٍ من التفصيلِ ما الذي يترتبُ على معرفتِنا بالأوائل من أحكام؟ يجمعُها قولُ القائلِ يُغتفرُ فى الثوانى مالا يُغتفرُ فى الأوائل, وهذا يحدوا بنا إلى أن نحترمَ أوائلَنا من الأشخاصِ والبلدانِ والرسالاتِ، وكلماتِ الأدعيةِ التى نقولُها ويُعبّر عنها الأصوليون بأنها توقيفية لماذا كانت توقيفية؟ لو نظرنا إليها من منظورٍ نحْويّ لعَرَفنا أن الأوائل فيها مُقدَّمةٌ فلا يجوزُ أن يتقدمَ الثانى على الأول وإنما نبدأُ باسم الجلالةِ؛ لأنه الأولُ بلا ابتداءٍ والآخِرُ بلا انتهاءٍ فنقول: الطاعةُ لله والرسولِ، ونقول: فلان يحب اللهَ والرسولَ، وفى الحديث الشريفِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ I قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِى الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِى النَّارِ»[(2)] . بل إنَّ الأمر قد تطور عند السادةِ العلماءِ فمنعوا اشتمال الفعلِ على علامةِ التثنيةِ العائدةِ على اللهِ, والرسولِ فلا يعودُ إلا على الله سبحانه وتعالى لأنه الأول فلا يجوزُ أن نقولَ: (اللهُ والرسولُ من يطعهما دخل الجنة)، وإنما نقول (اللهُ والرسولُ من يُطعُه دخلَ الجنةَ)، وفى هذا مذهبانِ للعربِ إما بالإخبارِ عن المثنى بالواحدِ، وإما بمراعاةِ الواحدِ الذي لو سألَ سائلٌ وقالَ مَنْ هو لكانتِ الإجابةُ دون خلافٍ: الأولُ دونَ الثانى.

(2)الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري باب: حلاوة الإيمان رقم16, و المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي. باب: حلاوة الإيمان. رقم:4988.

منهج البحث:

يشتملُ البحثُ بعد هذه المقدمةِ، على تمهيدٍ، وأربعةِ مباحثَ، وخاتمةٍ، وفيما يلي تفصيل ذلك:

المقدمة: وفيها مقدمةُ البحثِ، ومنهجُه.

التمهيد: وفيه التعريفُ بكلمةِ الأوائلِ.

المبحث الأول: أثرُ أوَّليَّةِ النكرةِ.

المبحث الثاني: أثرُ أوَّليةِ الواحدِ.

المبحث الثالث: أثرُ أوليةِ المذكرِ.

المبحث الرابع: قاعدةُ (يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ)، وأبرزُ تطبيقاتِها.

ثم أتبعت المباحثَ بخاتمة, وفهارسَ فنيةٍ، وهي: ثَبْتُ المصادرِ والمراجعِ، وثَبْتُ الموضوعاتِ فقط لعدم الإطالةِ.

منهجية البحث:

أمَّا عن منهجِ البحثِ وخُطَتِه, فقد اتَّبَعتُ في دراسةِ المسائلِ النحويةِ المناهجَ الآتية:

الاستقرائي, والوصفي, والتحليلي, والتاريخي , والاستنتاجي

-فأما المنهج الاستقرائي, فقد اتبعته عندما قمت بالقراءة في كتب النحو والصرف؛ للتوصل للمسائل النحوية التي تندرج تحت عنوان البحث (الأوائل).

-وأما المنهج الوصفي فاتبعته في وصف القضية, وتسميتها وتصنيفها.

-وأما المنهج التحليلي: فاتبعته في تحليل القضايا تأصيلًا, وبيانًا لآراءِ النحويين متقدميهم, ومتأخريهم, وقد اتبعت الطريقة الصحيحة في نقل تلك الآراء؛ إذ أخذتها من طرق أصحابها.

-وأما المنهج التاريخي: فاعتمدت عليه في ترتيب العلماء حسب تاريخ وفياتهم, وفي المراجع التي في الحاشية إذا تعددت في الموضع الواحد ولا يخفى مافي ذلك من فائدة تمكننا من معرفة المؤثِّر والمتأثِّر.

– وأما المنهج الاستنتاجي فقد استخدمته عندما فرغت من دراسة المسألة, وبيان آراء النحاة فيها, وبيان أثر تلك الأولية في بابها, فجاء دور الاستنتاج والملاحظة, حيث ذكرت في نهاية كل مسألة رأيي واستنتاجي فيما يتعلق بالمسألة ما دعت الحاجة إليه.

– وقد آثرت ترتيب مباحث البحث هذا حسب ترتيبها, وورودها في الكتاب لسيبويه هذا فيما صرح به سيبويه من ألفاظ الأوائل, أما مالم يصرح به سيبويه من الأوائل, والذي قمت بتجميع مسائله, وتوظيفها بما يتماشى مع العنوان, فقد جمعته في مبحث منفصل, وأخرته, عن نصوص سيبويه.

أما عن خطتي في البحث فقد اتبعت فيها الآتي:

–وضعت عنوانا مناسبا لكل من المباحث, والمسائل الواردة بالبحث.

–ذكرت النص المتضمن للمسألة.

–قدمت للمسألة بتمهيد موجز يربطها بالباب الذي تتبعه حتى يقف القارئ على أصل المسألة , ثم قصرت حديثي في المسألة نفسها على الجانب المرتبط بعنوان البحث نظرا لعدم الإطالة, وعليه فقد قمت بدراسة وتفصيل المسألة من ذلك الجانب, واستقصاء آراء النحاة فيها حسب ما تيسر لي من مراجع.

–اقتصرت في بعض المسائل بإشارة موجزة لمواطن الخلاف بين النحاة , وذلك لسببين:

الأول: كون الخلاف ليس هو جوهر الموضوع.

الثاني: لعدم الإطالة.

–وضحت أثر الأولية في كل مسألة.

–أشرت في نهاية أغلب المسائل ترجيح ما أراه قويا من الآراء مدعمة ذلك الاختيار بالدليل دون تعصب.

–خرَّجت الآيات القرآنية, بذكر اسم السورة , ورقم الآية في الحاشية كما عنيت بضبطها كما جاءت في المصحف الشريف.

–عنيت بتخريج القراءات ونسبتها إلى أصحابها, وذلك بالرجوع إلى ماتيسر لدي من كتب القراءات القرآنية, وكتب التفاسير.

-خرجت الأحاديث النبوية الشريفة وأرجعتها إلى مصادرها من كتب متون الحديث, والتزمت بذكر الكتاب, والباب, ورقم الحديث.

-نسبت الأشعار والأرجاز إلى بحرها, وقائليها من دواوين أصحابها ما أمكن ذلك, فإن لم أتمكن من ذلك أرجعتها إلى الكتب التي تعني بالشواهد وشرحها, وقد عنيت بإكمال الناقص من الأبيات, والتنبيه على الروايات الواردة في البيت, وتوضيح المعاني الغامضة, وبيان موطن الشاهد, وباعتبارها شواهد نحوية أرجعتها لكتب النحو.

التمهيد

التعريفُ بكلمةِ الأوائلِ:

هي جمعٌ على وزن "أفاعلَ" ويُطلَقُ على القليلِ والكثيرِ، والأصلُ (أواوِلُ)[3]، ومفردُ (أوائلَ) (أوَّلُ)، **وقيل في أصلِ مفرده وجهان:**

1-أنَّ أصلَهُ "أوألُ" من وألَ مهموزِ الوسطِ، قلبتِ الهمزةُ (واوا)، وأُدغمت في (الواو) التي قبلها، والمعنى: نجا؛ لأن النجاةَ في السَّبق.

2-"أنَّ أصلَهُ (أَأْول) بفتحٍ, فسكون، من آل بمعنى: رجَعَ؛ لأن كلَ شيءٍ يرجعُ إلى أوَّلِهِ، فهو أفعلُ بمعنى مفعولٍ كـ (أشهرَ وأحمدَ)، أُبدلتِ الهمزةُ في الوجهين المذكورين (واوا) إبدالًا شاذًّا، وكلاهُما وزنُه "أفعلُ"[4]، ويُجمَعُ أيضا عَلَى (أُوَل) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ مُخَفَّفَةً مِثْلُ أَكْبَرَ وكُبَر، -وَكَذَلِكَ (الأُولَى) -، وَيُجْمَعُ بِـ (الْوَاوِ, وَالنُّونِ) أَيْضًا, فيقالُ (أوَّلون)[5].

* وَفِي كلمةِ (أَوَّلَ) مَعْنَى التَّفْضِيلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ مِنْ حيثُ كَوْنُهُ صِفَةً لِلْوَاحِدِ, وَالْمُثَنَّى, وَالْمَجْمُوعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ قَالَ تَعَالَى **{وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ}**[6]، وَقَالَ **{وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ}**[7] وَيُقَالُ الْأَوَّلُ، وَأَوَّلُ الْقَوْمِ وَأَوَّلُ مِنْ الْقَوْمِ وَلَمَّا اُسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ انْتَصَبَ به الْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَقِيلَ: أَنْتَ أَوَّلُ دُخُولًا, وَأَنْتُمَا أَوَّلُ دُخُولًا, وَأَنْتُمْ أَوَّلُ دُخُولًا, وَكَذَلِكَ فِي الْمُؤَنَّثِ- فَأَوَّلُ لَا يَنْصَرِفُ لِأَنَّهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ أَوْ عَلَى زِنَتِهِ[8].

* والمرادُ بالأوائلِ التى بُنْىَ عليها غيرُها أما هى فقد تُبْنَى على غيرِها أو لا تُبنَى، فالأبُ

---

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (647/2)، واللباب في علل البناء والإعراب (404/2)، والممتع الكبير في التصريف (224/1)، 225.

[4] ينظر: شرح الشواهد الكبرى (291/1).

[5] ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية (36/1)، ولسان العرب (717/11).

[6] البقرة: 41.

[7] البقرة: 96.

[8] ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (29/1).

أولٌ، وهو مبنيٌّ على الجدِّ، واللهُ Φ أولُ، ولكنْ بغير ابتداءٍ، ولم يُبنَ على أحدٍ قبلَه، قال تعالى: **{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ 3 وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ 4}**[9]، والبيت الحرامُ هو أولُ بيتٍ وُضِع للناسِ، ومن ثَمَّ كان قِبلةَ جميعِ المساجدِ، ولتلك الأوَّليةِ أثرُها فى الفكرِ النحويّ؛ فالأوَّلُ يُقدَّمُ على الآخِرِ، ويجوزُ فى الآخِرِ ما لا يجوزُ فى الأولِ، وقد أجمل سيبويهِ[10] الكلامَ فى الأوائلِ، فهو – عليه رحمةُ الله– يذكرُ أنَّ النكرةَ أشدُّ تمكُّنًا من المعرفةِ، وقال فى عبارةٍ خاطفةٍ (لأنها أوَّلُ)[11]، والدليلُ على أنَّ النكرةَ أولُ: أنَّ أداةَ التعريفِ تدخلُ على النكرةِ، فتصبحُ معرفةً، فمن ثَمَّ كانت أولَ، **وهذه الأوَّليةُ فى النكرةِ حققت لها معنيين قلَّما وجدنا عالِما[12] غيرَ سيبويهِ يذكرُهما فى باب النكرةِ والمعرفةِ، وهذانِ الأمرانِ هما:**

-أنها أشدُّ تمكُّنًا فى باب الاسميَّةِ.

-أنها منونةُ (مصروفةٌ)[13].

فقد اكتسبتْ بالأوَّليةِ هاتينِ الصِّفتينِ اللَّتين لا سببَ لهما سِوى الأوليةِ، وما ذكره النحاةُ[14] فى هذا البابِ هم فيه تبعًا لسيبويهِ.

* **ومنَ الأوائلِ التى نبَّهَ إليها سيبويهِ[15] أيضا المذكرُ**، فقد ذكرَ أنه أولُ أي قبل المؤنَّثِ، وترتَّبَ على أوليةِ المذكرِ وجوبُ تقديمِه على المؤنثِ، فنقولُ: الرجلُ والمرأةُ قُوامُ البيتِ،

---

[9] سورة الإخلاص: 3.

[10] ينظر: الكتاب (22/1).

[11] ينظر: المرجع نفسه (22/1).

[12] ينظر: المقتضب (286/4)، واللمع في العربية (98/1)، وملحة الإعراب (6/1).

[13] ينظر: الكتاب (286/3).

[14] كـ ناظر الجيش فى كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (442/1)، و(د. فاضل صالح السامرائي فى كتابه: معانى النحو (286/3).

[15] ينظر: الكتاب (286/3).

ومن يتصفحْ كتابَ اللهِ تعالى يجدْ هذا التقديمَ قال سبحانه: **{ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ}**[16]، وقال أيضا: **{مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗ}**[17].

* ومن الأوائلِ أيضا المفردُ: فهو أولُ أي قبل المثنى، والمجموعِ، ومن ثَمَّ كان كلا منهم أشدُّ تمكُّنًا فى الاسمية من الآخَر.

*** وقد اشترك اللغويونَ**[18]**، والفقهاءُ**[19] **فى قاعدةٍ تتَّصلُ بموضوعِ البحثِ، وهي: (يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ)**، والمعنى أنه يجوزُ، ويُحتَمَلُ فى التابعِ ما لا يجوزُ ولا يحتملُ فى المتبوعِ، وسيأتى تفصيلُ ذلك.

—•————•(((❁)))•————•—

---

[16] سورة البقرة: 35.

[17] سورة النحل: 97.

[18] ينظر: الخصائص (101/1)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (908/1)، والأشباه والنظائر (120/1)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (279/1).

[19] ينظر: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية (393/1)، والوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية (340/1)، والقواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (691/2).

(المبحث الأول)

أثرُ أوَّليَّةِ النكرة

من أُولى الأوائلِ التى ذكرَها النحاةُ:

1-**(النكرةُ): وهى**[20]: كلُّ اسمٍ وُضِعَ لا ليخصَّ واحدًا بعينِه من بينِ أفرادِ جنسهِ، بل ليَصْلُحَ إطلاقُه على كلِّ واحدٍ؛ نحوُ: رجلٍ، وامرأةٍ، فإنَّ الأولَّ يصلحُ إطلاقُه على كلِّ ذكرٍ بالغٍ من بنى آدمَ، ولا يختصُّ بشخصٍ معيَّنٍ، بل كلُّ فردٍ من الأفرادِ البالغينَ من بنى آدمَ يُطلَقُ عليه (رجلٌ).

والثانى: يَصلحُ إطلاقُه على كلِّ أنثى بالغةٍ من بنى آدمَ.

وعلاماتُ النكرةِ كثيرةٌ، منها[21]:

1-أنْ يقبلَ الاسمُ معها (لامَ) التعريفِ.

2-أنْ تَصحَّ إضافتُه.

3-أن يقبلَ (رُبَّ).

4-أنْ تدخلَ عليه (كم) الخبريةُ.

5-أنْ يكون حالًا أو تمييزًا.

•وللتنكيرِ فى اللغةِ أغراضٌ أهمُّها[22]:

1-إرادةُ الوَحْدةِ نحوُ قولِه تعالى: **{وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ}**[23]، ونحوُ: (زارني اليومَ رجلٌ غريبٌ).

---

(20) ينظر: اللمع في العربية (98/1)، وملحة الإعراب (7/1).

(21) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (120/1)، و فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) (60/1).

(22) ينظر: الكتاب (27/1)، ومعاني النحو (39/1).

(23) يس: 20.

2–إرادةُ الجنسِ، نحوُ قولِه تعالى: **{وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ}**[24]، وقولِه تعالى: **{وَلَأَمَةٌ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ}**[25].

وقد تحتملُ الجنسَ والوَحْدةَ معًا كقولك: (جاءني اليومَ رجلٌ) فهذا يحتملُ أنه جاءك رجلٌ واحدٌ، ويحتملُ أنَّه جاءك رجلٌ لا إمرأةٌ.

3–التعظيم نحوُ قولِه تعالى: **{ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ}**[26]، وكقوله: **{وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلۡقُرۡءَانَ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ عَلِيمٍ}**[27]، وتقولُ: (لقِيتُ اليومَ شاعرًا) أي مجيدًا. قال سيبويه: " ويقول (أتاني اليوم رجلٌ) أي في قوتِه ونفاذه. فتقولُ (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك الضعفاءُ".

4 – التهويل نحوُ قولِه تعالى: **{وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا}**[28].

5 – التكثيرُ نحوُ قولِه تعالى: **{كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةَۢ كَثِيرَةُۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ}**[29]، وكقولِه: **{وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ}**[30]، أي كثيرًا غير منقطع، ونحوُ قولِنا (هو عنده مالٌ) أي كثيرٌ.

6 – التقليلُ كقولِه تعالى: **{إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا}**[31]، وكقولِه: **{كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭ}**[32].

---

[24] النور: 45.

[25] البقرة: 221.

[26] هود: 103.

[27] النمل: 6.

[28] البقرة: 48.

[29] البقرة: 249.

[30] القلم: 3.

[31] يونس: 44.

[32] الأحقاف: 35.

* **وتترتّبُ النكراتُ كما ترتّبتِ المعارفُ**، فأَنكرُ النكراتِ أعمُّها كـ (موجودٍ ثمّ جسمٍ ثمّ جسم نامٍ ثمّ حيوانٍ ثم إنسانٍ ثمّ رجلٍ ثمّ رجلٍ كريمٍ ابنِ فلانٍ ثم لا يزالُ الاسمُ يقتربُ بكثرةِ الصفاتِ مِنَ المعرفةِ، حتّى يتعرَّفَ، فيوضعَ له اسمٌ ينوبُ عن جميعِها وهو العلمُ(33).

وهذه الأوليةُ التى اتصفتْ بها النكرةُ قد أكسبتْهَا خصائصَ امتنعتْ فى المعرفةِ، ومنها:

1-أنَّها أَشدُّ تمكُّنًا فى بابِ الاسميةِ من الْمعرفَةِ، وقد فسَّرَ هذا الكلامَ السيرافىُّ(34) حيث قال: " لِأنها(35) لخفتِها تحتملُ ما لا تحتمِلُه المعرفةُ، وهو التنوينُ في الموضعِ الذي تُوجدُ الأسماءُ المعارفُ فيه غير منصرفةٍ، نحوُ " أحمدَ " و" طلحةَ " و" عمرَ " و" إبراهيمَ "، إذا نُكِّرتِ انصرفَت، فاحتملَتْ حين خفَّتْ بتنكيرِها ما لا تحتمِلُه حين عُرِّفَت.

وتَمكُّنُ الشيءِ المتمكنِّ هو وجودُه مُتصرِّفًا في أكثرَ من حركةٍ، إذا كان اللفظُ يتصرَّفُ في حركتينِ، ولفظٌ آخَرُ يتصرَّفُ في (أكثرَ)(36) من ثلاثِ حركاتٍ، وتنوينٍ، فالذي يتصرَّفُ في ثلاثِ حركاتٍ وتنوينٍ أشدُّ تَمكُّنًا؛ لِأنَّه أكثرُ تصرُفٍ "(37).

2-أنها الأصلُ وإنَّما كانت هي الأصلُ؛ لاندراجِ كلِّ معرفةٍ تحتَها من غيرِ عكسٍ؛ فقد عُرِّفَتْ بأنها: ما وُضِعَ لشيءٍ لا بعينه كـ (رجلٍ، وفرسٍ)، أما المعرفةُ فقد وُصِفَتْ بأنها الفرعُ، وعُرِّفَتْ بأنها: (ما وُضِعَ ليدلَّ على شيءٍ بعينه، وهى المضمراتُ، والأعلامُ، والمبهماتُ، وما عُرِّفَ باللامِ، والمضافُ إلى أحدهمْ)، وعليه فالنكرةُ ليس فيها تخصيصٌ؛ لأنها لا تخصُّ واحدًا من جنسٍ معينٍ كـ (فرسٍ)، أما المعرفةُ فيُصيبُها التخصيصُ لأنها تخصُّ واحدًا من جنسِها، فالنكرةُ أصلُ المعرفةِ؛ لأن التعريفَ طارئٌ على التنكيرِ, ولأنَّ النكرةَ لا تحتاجُ فى دِلالتِها إلى

---

(33) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (300/1)، 301.

(34) انظر: شرح كتاب سيبويه (166/1).

(35) أي النكرة.

(36) ولا أدري لماذا ذكر السيرافي أكثر من ثلاث حركات, واللغة لا يوجد بها إلا ثلاث حركات فقط، وهذا ما ذكره في تكملة كلامه.

(37) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (45/1).

كـــــأنَّ سُـــلافَةً مِـــن بَيْـــتِ رَاسٍ يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــا عَسَـــلٌ ومَـــاءُ (44)

قرينةٍ بخلاف المعرفةِ، وما يحتاج فرعٌ عمّا لا يحتاجُ؛ ولأنّه لا تُوجُدُ معرفةٌ إلاّ ولها اسمٌ نكرةٌ، ويوجدُ كثيرٌ من النّكراتِ لا معرفةَ لهُ، والمستقلُّ أولى بالأصالةِ؛ ولأنَّ مسمّاها أسبقُ في الذّهن(38).

3–أنها أخفُّ من المعرفةِ، لأن النكرةَ يجوز أن تصيرَ معرفةً، ولا تصيرُ المعرفةُ نكرةً إلا على تَأوُّلٍ، وعليه فإن المعارفَ أقلُّ من النكرات؛ لأن النكراتِ أصلٌ ثمَّ يدخلُها التعريفُ بـ (ال) وغيرِها فكلمةُ (رجلٍ) أكثرُ من كلمةِ (محمدٍ)، وكذلكَ كلمةُ (نهرٍ) أكثرُ من كلمةِ (دجلةَ)، وعليه فكلمةُ (رجلٍ) يمكنُ أن تطلقَ على كلِّ أفرادِ الجنسِ بخلافِ كلمةِ (محمدٍ) فإنها تطلقُ على واحدٍ من أفرادِ الجنسِ فيتبينُ من ذلك قلةُ المعرفةِ بالنسبةِ إلى النكرةِ، فعلى هذا تكونُ المعرفةُ أثقلَ من النكرةِ(39).

4–إختصاصُها بدخول (رُبَّ) عليها، نحوُ: رُبَّ رجلٍ، رُبَّ غلامٍ(40).

•تلك هي صفاتُ النكرةِ. أما الأحكامُ التى ترتبَتْ على أوليةِ النكرةِ فهى كالآتي:

1–أنَّ الأصلَ فى الكلامِ المفيدِ أن يُخْبَرَ عن المعرفةِ بالنكرةِ، ولكنْ لِمَا للنكرةِ من خصائصَ اكتسبَتْها بسببِ أوليَّتِها فقطْ، جازَ كونُ المبتدأِ نكرةً، والخبرُ معرفةً، فيقولون: كانَ رجلٌ عمرَ (41)، ومنه قولُ اللهِ تعالى: **{أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ}**(42)، وقولُه تعالى أيضًا: **{وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ}**(43)، ومثلُه قولُ الشاعرِ:

---

(38) ينظر: شرح ابن النّاظم 55 ، والتّصريح بمضمون التوضيح (91/1)، وشرح الأشموني (105/1)، وحاشية ابن حمدون على المكودي 76.

(39) ينظر: البديع في علم العربية (1/2).

(40) ينظر: ملحة الإعراب (7/1).

(41) ينظر: الأفعال الناسخة (85/1).

(42) سورة النمل: 64.

(43) سورة البقرة: 221.

(44) البيت من الوافر من قصيدة طويلة لحسان بن ثابت يهجو فيها أبا سفيان ويمدح رسول الله H والشاهد في ديوان حسان (ص 72).

وقول الآخر:

أَسَكْرَانُ كانَ ابْنُ المَراغَةِ إِذْ هَجاَ تَمِيمًا بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتساكِرُ(45)

ولا أنكرُ التوجيهاتِ الأُخْرى التى ذَكَرَهَا النحاةُ بهذا الشأنِ والتي تُخالفُ هذا التوجيهَ، ولكنْ ورودُ أبياتٍ شعريةٍ، وآياتٍ قرآنيةٍ وردَ فيها المبتدأُ نكرةً والخبرُ معرفةً مُخَالِفَةً للأصلِ، وإنْ كانَ هذا الابتداءُ بمسوغاتٍ[46] ذكرَها النحاةُ، فهذا يدلُ ويَدْعَمُ أولويةَ النكرةِ أيضًا، واستِحْقَاقَها لأحكامٍ لا تجوزُ فى المعرفةِ، واستنادًا على ما ذكرَهُ ابنُ مالكٍ(47) فى شرط الابتداءِ بنكرةٍ هو الإفادةُ على وجهِ العمومِ, وعندئذ يجوز الابتداء بها, وأنا أوافقه في هذا الرأي حيث إنَّ الشرط هنا هو الإفادة فإن امتنعت الإفادة امتنع الابتداء بالنكرة.

وكما جازَ الابتداءُ بنكرةٍ جازَ الإخبارُ عن النكرةِ بنكرةٍ، كقولِهم: وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مُجْترِئا عليك(48).

اللغة: السلافة: خلاصة الخمر ويروى مكانها خبيئة وهي الخمر المصونة كما يروى سبيئة وهي كلها ألفاظ لمسمى واحد وإن اختلفت صفاته. بيت رأس: موضع بالأردن خمره أطيب الخمر وحسان يمدح خمره المخلوطة بالعسل ليحليها والماء ليبردها. استشهد بالشطر الثاني ابن هشام في المغني على جعل اسم "كان" نكرة وخبرها معرفة للضرورة. المقتضب (93/4)، الأصول في النحو (67/1)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (435/1)، وارتشاف الضرب 356.

(45) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق, ولم أجده في ديوانه وهو في الهجاء والزجر.

اللغة: ابن المراغة يقصد به جريرا. والمراغة: هي الأتان التي لا تمنع عن الفحول. المتساكر: المدعي السكر.

الشاهد فيه قوله: «أسكران كان ابن المراغة» وفيه ثلاثة أعاريب:

1- رفعهما وزيادة كان وعطف متساكر على سكران عطف مفردات.

2- نصب الأول خبرا لكان ورفع الثاني اسما لها وعطف متساكر عطف جمل بتقدير مبتدأ.

3- رفع الأول ونصب الثاني وهو موضع الشاهد على أن يكون ضمير النكرة هو الاسم والمعرفة هي الخبر. ينظر: الجمل في النحو (147/1), والكتاب (49/1), والمقتضب (93/4).

46 - ومن هذه المسوغات: أن تكون النكرة موصوفة في اللفظ كـ (رجل كريم في الدار), أن تكون موصوفة بصفة مقدرة محذوفة . كولنا: (أمر أتى بك) والتقدير: أمر عظيم أتى بك, أن يكون المبتدأ نكرة موصوفة بصفة معنوية كما إذا جاء مصغرا, كقولنا: (رُجَيْل عندنا). الجمل في النحو (147/1), والكتاب (49/1), والمقتضب (93/4).

(47) ينظر: شرح تسهيل الفوائد (291/1).

(48) ينظر: الكتاب (54/1).

2–أن النكرةَ إذا وُصِفَتْ لا تُوصَفُ إلا بنكرةٍ مثلُ قولِنا: هذا كلُ متاعٍ عندَك موضوعٌ، فـ (هذا) مبتدأ و(كل) خبره و(موضوع) وصفٌ لـ (كل)

والمعرفةُ أيضًا إذا وُصِفَتْ لا تُوصَفُ إلا بمعرفةٍ، ولا يجوزُ العكسُ والسببُ هو: أن المعرفةَ هو ما خصَّ الواحدَ من جنسِهِ، والنكرةَ ما كانَ شائعًا فى جنسِهِ، والصفةُ فى المعنى هى الموصوفُ، ويستحيلُ أن يكونَ الشيءُ الواحدُ شئعًا مخصوصًا[49].

والنعتُ بالنكرةِ يفيدُ التخصيصَ، ومعنى التخصيصِ هو: رفعُ الاشتراكِ المعنويّ الواقعِ في النكراتِ بحسَبِ الوضعِ"؛ ومعنى هذا: أن النكرةَ موضوعةٌ للدلالةِ على فردٍ مُبهَمٍ، من أفراده، ويصدقُ لفظُ النكرةِ، على كلِ واحدٍ منهم؛ فرجلٌ: يدلُ على واحدٍ من أفرادِ الذكورِ البالغينَ، من بني آدمَ؛ فإذا قلْنا: زارنا رجلٌ، لم يدرِ السامعُ أيُّ أفرادِ هذا الجنسِ، قدْ زارَنا؛ لأن اللفظَ بحسَبِ وضعِهِ، صالحٌ للإطلاقِ على كلِ واحدٍ منهم؛ وإذا قلتُ: جائَني رجلٌ عالمٌ لم يتضحِ المرادُ اتضاحًا كاملًا؛ لكنه تخصصَ بالعالمِ.

بخلافِ النعتِ بالمعرفةِ، فالغرضُ منه التوضيحُ، وإزالةُ الاشتراكِ الحاصلِ فى المعارفِ نحوُ (مررْتُ بزيدٍ السَّراجِ)، فقد يكونُ أكثرَ منْ شخصٍ سُمِيَّ بـ(زيدٍ) فعندَ وَصْفِهِ بـ (السَّرَّاجِ) بينْتَ المقصودَ؛ لأنَّك أخرجْتَ منْ لم يتصفْ[50].

3–النّصبُ من نِدَاءِ النكرَةِ الموصوفةِ[51] كقولِهم: يَا رجلًا فِي الدَّارِ، وَيَا غُلَامًا ظريفًا، حيثُ نُصِبَتْ لِأَنَّنَا ناديْنَا منْ لمْ نَعْرِفَهُ، فوصفناهُ بالظرفِ وَنَحْوُه قَولُ اللهِ تَعَالَى: **{يُحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ}**[52].

وَقَولُ الشَّاعِرِ:

---

[49] ينظر: شرح أبيات سيبويه (290/1)، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي (71/1).

[50] انظر التصريح: (108/2-109)، وهمع الهوامع: (116/2-117).

[51] ينظر: الجمل فى النحو (80/1).

[52] يس: 30.

فيـــا راكِبًـــا إمَـــا عَرَضْـــتَ فَـــبَلِّغَنْ نـــداماي مِـــنْ نَجْـــرَانَ أَنْ لَا تَلاقِيـــا[53]

4-النّصبُ من نعتِ النكرَةِ إذا تقدمَ على الاِسْمِ[54]، كما فى قولِنا: (هَذَا ظريفا غُلَامٌ وَهَذَا وَاقِفًا رجلٌ)، وكما فى قَولِ الشَّاعِر

(وَتَحْـــتَ العَـــوالِي والقَنَـــا مســـتظِلةً ظبـــاءٌ أعارَتْهـــا الْعُيُـــونُ الجـــآذرُ)[55]

5-أن النكرةَ تجرِى مَجْرَى ما فيهِ (الألفُ، واللامُ) من المصادرِ، والأسماءِ[56].

وذلك كقولِنا: سلامٌ عليك ولَبَّيْك، وخيرٌ بين يديكَ، ووَيْلٌ لكَ، ووَيْحٌ لكَ، ووَيْسٌ لكَ، ووَيلةٌ لكَ، وعَوْلةٌ لك، وخيْرٌ له، وشرٌّ له، و" لعنةُ اللهِ على الظالمين ".

ومعنى ذلك أن المصادرَ فى الابتداءِ على نوعين:

الأولُ: المصادرُ المعرفةُ بـ (الـ)، وهذه يَحْسُنُ الابتداءُ بها؛ لِأنها معرفةٌ.

---

(53) البيت من الطويل لعبدَ يغوثَ الحارثي، وهو من شواهد سيبويه (312/1). **موطن الشاهد**: "يا راكبا".

وجه الاستشهاد: وقوع "راكبا" منادى منصوبا؛ لأنه نكرة غير مقصودة؛ لأن الشاعر لا يقصد راكبا معينا؛ وفي هذا البيت وأمثاله رد على المازني الذي زعم استحالة وجود هذا النوع متذرعا بأن نداء غير المعين لا يمكن؛ وذهب إلى أن التنوين في ذلك المنادى شاذٌّ أو ضرورة؛ والبيت الشاهد حجة عليه.

والراكب: راكب الإبل، ولا تسمي العرب راكبا على الإطلاق إلا راكب البعير والناقة والجمع ركبان. عرضت: بمعنى أتى العروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. وبمعنى: تعرضت وظهرت، وبمعنى: بلغت العرض، وهي جبال نجد. والندامى: جمع ندمان بمعنى نديم، وهو المشارب، وإنما قيل له: ندمان من الندامة، لأنه إذا سكر تكلم بما يندم عليه، وقيل: المنادمة مقلوبة من المدامنة، وذلك إدمان الشراب ويكون النديم والندمان أيضا: المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران: مدينة بالحجاز من شق اليمن والبيت لعبد يغوث الحارثي. ينظر: المقتضب (204/4)، وشرح السيرافي (44/3)، والخصائص (448/2)، والمفضليات/156، ومعجم البلدان (266/5)، وابن يعيش (127/1).

(54) ينظر: الجمل فى النحو (102/1).

(55) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة. انظر: ديوانه 1024.

العوالي: صدور القنا، والقّنا: الرماح. الجاذر: جمع جؤذر، وهو: ولد البقرة الوحشية. مستظلّة: يعني: الظباء في كنسها، **والشاهد**: نصب (مستظلة) لأنّه نعت ظباء تقدم. ينظر: الكتاب لسيبويه (123/2)، والجمل في النحو (102/1)، والبديع في علم العربية (329/1)، وشرح كتاب سيبويه (450/2).

(56) ينظر: الكتاب (330/1).

الثانى: المصادرُ المجردةُ من (الـ)، وهذه الأكثرُ فيها النصبُ، فنقولُ مثلًا: (حمدًا لله) على إضمارِ الفعلِ، لكنْ لِمَا للنكرةِ من مزيةٍ، فقدْ ابتدأَ بعضُ العربِ كلامَهُم بهذهِ المصادرِ النكرةِ.

وقدْ أجابَ على ذلك سيبويهِ، وذكرَ أنَّ العِلةَ هُنَا أنَّ هذهِ المصادرَ معَ أنَّهَا نكرةٌ إلَّا أنَّهَا تَجْرِى مَجْرَى ما فيهِ (الـ) لسببٍ واحدٍ، وهو: أنَّها قد ثَبَتَ معنَاها عندَكَ فنُزِّلت منزلةَ المعرفةِ، فصحَّ الابتداءُ بِها، فإذا قُلْنا (سلامٌ عليْك) لا نريد اثبات السلام؛ لأن معنَاهُ ثابتٌ لدينا، ولكِننا نُريدُ إثباتَ هذا السلامِ للمخاطَبِ[57].

التعقيب:

وأنا أوافق سيبويه أيضا في هذا التخريج حيث إنَّ المبتدأ هنا ليس في المعنى خبرًا إنما هو دعاء.

6–أنَّ الكوفِيُّينَ قد أولوا النكرةَ اهتمامًا كبيرًا حيثُ أجازوا نُدبةَ النكرةِ، وقد رفضَ البصريون ذلك[58].

أما الكوفيون، فاحتجُوا بأنْ قالُوا: إنَّما قلْنَا إنَّه يجوزُ نُدْبَةُ النكرةِ، لِأَنَّ الاسمَ النكرةَ يَقْرُبُ مِنَ المعرفةِ بالإشارةِ نحوُ: "واراكباهُ" فجازَتْ نُدْبَتُه كالمعرفةِ.

---

[57] ينظر: الكتاب (330/1).

[58] ذهب الكوفيُّون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك..

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ندبه النكرة والأسماء الموصولة، وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو "واراكباه" فجازت ندبته كالمعرفة، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف، وكما يجوز ندبه الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو فكذلك يجوز ندبه ما يشبهها ويقرب منها، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكي عنهم من قولهم: "وامن حفر بئر زمزماه" وما أشبه ذلك.

وأما البصريون فاحتجوا بأن، قالوا: إنما قلنا إنَه لا يجوز ذلك لأن الاسم النكرة مبهم لا يخصُّ واحدًا بعينه، والمقصود بالندبة أن يُظْهِرَ النَّادبُ عُذْرَهُ في تَفَجُّعه على المندوب ليساعِدَ في تفجعه فيحصل التأسّي بذلك فيخف ما به من المصيبة، وذلك إنما يحصل بَندبة المعرفة، لا بندَبة النكرة، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدَة وجب أن تكون غير جائزة، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضًا مبهمة، فأشبهت النكرة؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة.

ينظر: التصريح للأزهرى (239/2)، وشرح الأشمونى (144/3)، ووشرح ابن يعيش: 187.

وقد فسر الأنباريُّ[59] حُججَ البصريين، وعِلَلَهِم في رفضِ ذلك، ورُدُودَهُم على الكوفيين، ولكني اكتفيتُ بالإشارةِ إليها لعدمِ الإطالةِ.

التعقيب:

وعلى الرغم من ذكري لهذه المسألة لمجرد الاستشهاد لما هو موضوع البحث, إلا أنني أوافق البصريين هنا, وأُجيبُ عن كلمات الكوفيين أما قولهم: " إنَّ الإشارةَ قد قرّبت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة" فتكون الإجابة عليهم بأنه باق على إبهامه, والمندوب يجب أن يندب بأعرف أسمائه.

7-كما ذهبَ الكوفيونَ, والأخفش من البصريين إلى أنَّ توكيدَ النكرةِ بغيرِ لفظِهَا جائزٌ، إذا كانت مؤقتةً نحوُ قولِك: "قعدتُ يومًا كلَّه، وقُمتُ ليلةً كلَهَا".

لكنَّ البصريين قدْ ذهبُوا إلى أنَّ تأكيدَ النكرةِ بغيرِ لفظِها غيرُ جائزٍ على الإطلاقِ. وأجمعُوا على جوازِ تأكيدِها بلفظِها نحوُ: "جاءني رجلٌ رجلٌ، ورأيت رجلًا رجلًا، ومررت برجلٍ رجلٍ" وما أشبه ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليلَ على أنَّ تأكيدَهَا جائزٌ النقلُ والقياسُ:

أما النقلُ، فقد جاءَ ذلك عن العربِ، كقولِ الشاعرِ:

لكنَّـــــه شَـــــاقَهُ أَنْ قيـــــل ذا رَجَـــــبٌ يـــا ليـــت عِـــدَّةَ حَـــوْلٍ كلِّـــهِ رَجَـــبُ[60]

وأما القياسُ فلأنَّ اليومَ مؤقتٌ يجوزُ أن يقْعدَ في بعضِه، والليلةُ مؤقتةٌ يجوزُ أن يقومَ في بعضِهَا، فإذا قلت "قعدْتُ يومَا كلَّهُ، وقمتُ ليلةً كلَّهَا" صحَ معنى التوكيدِ؛ فدلَّ على صحةِ ما

---

[59] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (298/1).

[60] هذا بيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي. والشاهد فيه: (عدّة شهر حيث أكّد النّكرة المحدودة (شهر) بـ (كلّه) على مذهب الكوفيين. ينظر هذا البيت في: شرح أشعار الهذليين (910/2)، والإنصاف (451/2)، وشرح المفصل (44/3)، وابن النّاظم 507، وتذكرة النُّحاة 640، وأوضح المسالك (22/3)، والمقاصد النّحوية (96/6)، والتّصريح (125/2)، والأشموني (77/3)، والخزانة (170/5).

والرواية في هذه الكتب (عدّة حول بدل) عدّة شهر.

ذهبنا إليهِ[61] .

(61) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (372/2).

التعقيب:

وأنا أوافق الكوفيين في هذه المسألة حيث إن الكوفيين وضعوا قيدا هنا وهو حصول الفائدة من توكيد النكرة, فإن لم تحصل الفائدة لم يجز توكيدها باتفاق, وقد اختار ابن مالك[62] هذا القول, حيث قال في تأييد مذهب الكوفيين: " فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز, وإن لم تستعمله العرب, فكيف إذا استعملته؟".

8-مجيءُ الحالِ من النكرةِ بلا مسوّغٍ:

حيثُ إنَّ حقَّ الحالِ أنْ تكونَ من المعرفةِ؛ لأنَّها خبٌر في المعنى، وصاحِبُها مخبرٌ عنه، فأصلُه أنْ يكونَ معرفةً.

*** وقد اختلفَ النحاةُ في مجيءِ الحالِ من النكرةِ دون مُسَوّغٍ من المسوغاتِ**[(63)]**؛ فذهب سيبويهِ:** إلى أنَّ ذلك مقيسٌ لا يُوقفُ فيه على ما وردَ به السماعُ، وإن كان الإتباعُ في إعرابِهِ صفةً أقوى[(64)].

ووجهُ ماذهبَ إليه سيبويهِ أن الحالَ إنما يُؤتَى بها لتقييدِ العاملِ، فلا معنى لاشتراطِ المسوغِ في صاحبِهَا.

وذهب ابنُ مالكٍ[(65)]**: إلى أنَّ مجيءَ صاحبِ الحالِ نكرةً خاليةً من المسوغاتِ المذكورةِ جائزٌ بقلةٍ؛ لقوله في الألفية:**

ولـــم يُنكَّـــرْ - غالبـــاً - ذو الحـــالِ إنْ لـــــم يتـــــأخرْ أو يُخصَّـــــصْ أو يَـــــبِنْ

---

62 - انظر: شرح تسهيل الفوائد3/296.

(63) مسوغات مجيء الحال من النكرة:

- إذا تقدمت الحال على صاحبها النكرة نحو: (قابلني مصافحا زميل)؛ لأن تقدم الحال على صاحبها تؤمن التباس الحال بالوصف، فالوصف لا يتقدم على الموصوف.

- إذا سبق بنفي أو شبهه نحو: قلما جاءني رجلا باكيا.

أن تكون النكرة مخصصة بإضافة أو وصف نحو: (جاء طالب علم حافظا).

(64) ينظر: الكتاب (272/1).

(65) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (255/2)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (10/2).

مـــن بعـــدِ نفـــيٍ أو مضـــاهيه كـــلا.. يبـــغ امـــرؤٌ علـــى امـــرىءٍ مستســـهلا

وذهب ابنُ هشام[66] إلى ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ؛ لأنَّ أكثرَ الكلامِ ينصرفُ في النكرةِ بخلافِ المعرفةِ.

وبِنَاءً على ما سَبق فإن السببَ فى تميُّزِ النكرةِ ومخالفَتِها للأصولِ النحويةِ المتعارفِ عليها ليسَ هو إلا لأوليتِها.

التعقيب:

أما عن رأيي هنا فأنا أوافق ابن مالك[67] فيما ذهب إليه حيث إن أصل صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال, وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا, والحال خبر في المعنى, وصاحبه مخبر عنه, فأصله أن يكون معرفة, كما أن أصل المبتدأ أن يكون كذلك, وكما يشترط التعريف في المخبر عنه؛ لأن به حصول الفائدة غالبا, فكذلك يشترط في صاحب الحال, وأيضا فإن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الحال؛ لأنَّ الصفة مبينة ومخصصة للموصوف بخلاف الحال, فعلى هذا لا يكون صاحبها نكرة إلا مع حصول الفائدة كما كانت النكرة لا تقع مبتدأ ولا فاعلا إلا مع حصول الفائدة, لكن كما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس, كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس, ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ حيث إنَّ المسوغ جاء عوضا عما فات صاحب الحال النكرة من التعريف.

---

[66] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (265/2).

[67] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (255/2)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (10/2).

المبحث الثاني

(أثرُ أوَّليةِ الواحدِ)

ومن الأوائلِ أيضًا التى نبَّه إليها سيبويهِ[68] أن الواحدَ أوَّلٌ من الجميعِ، حيثُ قالَ: " الواحدُ أشدُّ تمَكُّنًا من الجميعِ، لأنّ الواحدَ الأوّلُ، ومِن ثَمَّ لم يَصْرِفُوا ما جاء من الجميع على مثالٍ ليس يكونُ للواحدِ، نحوُ: مَساجِدَ ومَفاتيحَ".

ومعنى هذا أن الواحدَ أصلٌ، والجميعَ فرعٌ منه، ومما ترتَّبَ على أوَّليةِ الواحدِ ما يلى:

1-في باب الممنوعِ من الصرفِ أن جاءَ الواحدُ مصروفًا، وجاءَ الجميعُ ممنوعًا من الصرفِ كما فى مسجدٍ، ومساجدَ، حيث إن الأساسَ فى باب الممنوع من الصرف هو أنَّه قائمٌ على الأصليةِ والفرعيةِ، فالأصلُ مصروفٌ، والفرعُ ممنوعٌ منه، فمثلا المذكرُ أصلٌ، وهو مصروفٌ، والمؤنثُ فرعٌ، وهو ممنوعٌ، والعربىُّ أصلٌ مصروفٌ، والأعجمىُّ فرعٌ ممنوعٌ، والواحدُ أصلٌ مصروفٌ والجمعُ فرعٌ ممنوعٌ[69].

2-ومنها أيضا أن جُعِلَتْ عَلامَةُ الْوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ (الهمزةَ) الَّتِي مخرجُها مقابلٌ لمخرجِ (الْوَاوِ) التى هى علامةُ الجمعِ، فمخرجُ (الهمزةِ) أوَّلُ، ومخرجُ (الْوَاوِ) آخرُ؛ لأن الواحدَ أولُ، والجمعَ آخِرُ[70].

3-ومنها أيضا أن إعرابَ الواحدِ هو الأصلُ حيث إن الواحدَ يعربُ بعلاماتٍ أصليةٍ وما عداه كـ المثنى، والمجموعِ يُعرَبانِ بعلاماتٍ فرعيةٍ[71].

4-ومنها أيضا مراعاتُهم في الجمعِ فى التصحيحِ والإعلالِ حالَ الواحدِ؛ لأنه أسبقُ من الجمعِ؛ حيث إنه إذا أُعِّلت (الواوُ) في الواحدِ أعلُّوها أيضًا في الجمع نحوُ: (ديمةٍ و، ودِيَم,

---

[68] انظر: الكتاب (22/1).

[69] ينظر: شرح كتاب سيبويه (455/3).

[70] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (24/2).

[71] ينظر: الإيضاح في علل النحو (131/1).

وقيمةٍ، وقِيَم، وحيلة وحيل) فـ"دِيمة" من: "دام يدوم" و"قيمة" من: "قام يقوم" و"حيلة" من: "حال يحول" ، ولما صحَّت في الواحدِ صحَّحُوها في الجمع، فقالوا: (زوجٌ، وزِوَجَة، وثورٌ، وثِوَرَة)[72].

المبحث الثالث

أثرُ أوَّليةِ المذكِر

من الأوائل التى نبَّه إليها سيبويهِ[73] أيضًا أن المذكرَ أولُ، حيثُ قالَ: " واعلم أن المذكَّرَ أخفّ عليهم من المؤنّثِ؛ لأنّ المذكرَ أوّلُ، وهو أشدُّ تمكنًا، وإنّما يخرجُ التأنيثُ من التذكيرِ. ألا ترى أنّ " الشيءَ " يقع على كلِّ ما أُخْبِرَ عنه من قبلِ أن يُعْلَمَ أذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكرٌ، فالتنوينُ علامةٌ للأمكنِ عندَهم والأخفِّ عليهِم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون".

ومن الأحكام التى بُنِيَتْ على أوَّلية المذكرِ ما يلى:

1–أنه الأصلُ، وهو أخفُّ من المؤنثِ؛ ولذلك بنى التأنيثُ من التذكيرِ، يعني أن كلَّ شيءٍ مؤنثٍ فله اسمٌ مذكرٌ، فأصلُ الأسماءِ أن يُقالَ لكلِ واحدٍ منها شيءٌ، وفي الأشياءِ ما لا يسمى باسم مؤنثٍ، والتأنيثُ يخرجُ من التذكير؛ لأن المؤنثَ نفسه مذكّر بغير اللفظ الذي أنثتهُ به[74].

وبناءً على ذلك ففى بابِ العددِ يكونُ في المذكّرِ بالتاءِ، نحوُ: "ثلاثةٌ"، و"أربعةٌ"، وفي المؤنثِ بغيرها، نحوُ: "ثلاثٌ"، و"أربعٌ"، والعلةُ فى ذلك أَن الْمُذكرَ أخفُّ من الْمُؤَنَّثِ، لِأَن التَّأْنِيثَ فرعٌ على التَّذْكِيرِ، فَجعلُ الأخفَ بعلامةٍ، إِذْ كَانَت الْعَلامَةُ زِيَادَةً على اللَّفْظِ، فَاحْتملَ الزِّيَادَةَ لخفتِه، وَجُعِلَ الْمُؤَنَّثُ بِغَيْر عَلامَةٍ لثقلِه[75].

2–أن المذكرَ أكثرُ دورانًا على الألسنةِ من المؤنثِ، حيثُ إن العربَ تنسبُ إلى الأباءِ فتقولُ فُلانٌ ابن فُلانٍ، وفُلانةٌ بنت فُلانٍ، ولا تقولُ فلانٌ ابن فلانةٍ، ولا فلانةٌ بنتُ فلانةٍ، فدل

---

[72] ينظر: الخصائص (113/1).

[73] انظر: الكتاب (22/1).

[74] ينظر: شرح كتاب سيبويه (169/1)، (455/3)، ومعاني النحو (286/3).

[75] ينظر: علل النحو (492/1).

ذلك على كثرة تردُّدِ المذكرِ دون المؤنثِ[76].

3-أن الْمُذكرَ يغلِبُ الْمُؤَنَّثَ فى العددِ، حيث نقولُ: (هَذَا حادي أحدَ عشرَ إذا كُنَّ عشرَ نسْوَةٍ مَعَهُنَّ رجلٌ)، ومثلُه: (خَامِسُ خَمْسَةٍ إذا كن أَربعَ نسْوَةٍ فِيهِنَّ رجلٌ)، كَأَنّنا قُلْنَا: هُوَ تَمامُ خَمْسَةٍ[77].

وكما فى قولِ اللهِ تعالى: **{وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ}**[78] فذَكَّر، ولم يقلْ: قالت، لهذا السببِ[79].

4-أنَّ المذَكَّرَ يجُوزُ تأنيثُه إذَا أُوّل بمُؤنّثٍ، ومنه قولُه : "أسْرعُوا بالجنَازَةِ، فإنْ تكُن صَالحةً فخَيرٌ تُقدّمُونَها إلَيْهَا، وإنْ تَك سوى ذَلِك فشَرّ تَضَعُونه عن رقَابكُم"[80].

فأنَّثَ "إليها"، وهو عَائِدٌ على "الخيرِ"؛ لأنّه بمَعْنى "الحُسْنى" أو "الرَّحْمَة"، ومثلُه قوْلُه تعالَى: **{مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}**[81]، فأنَّث عَدَد "الأمثال"؛ لأنَّهابمَعنى "الحسنات"[82].

المبحثُ الرابعُ

القاعدةُ المشترَكةُ بين اللغويينَ، والفقهاءِ، وهى:

(يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ)

مما يرتبطُ بالأوائلِ أيضًا هذه القاعدةُ المشترَكةُ بين اللغويينَ، والفقهاءِ:

أولا معناها: أي أنه يُحْتَمَلُ فى التابعِ ما لا يُحْتَمَلُ فى المتبوعِ بدليلِ قولِهم: "رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ"، فالمعطوفُ في حكمِ المعطوفِ عليه، فهو بمنزلةِ الاسمِ الذي دخلت عليه "رُبَّ"،

---

[76] ينظر: معاني النحو (288/3).

[77] ينظر: الكتاب (561/3)، والأصول في النحو (427/2)، وكتاب العدد في اللغة (42/1).

[78] سورة يوسف: 30.

[79] ينظر: ليس في كلام العرب (233/1).

[80] متَّفق عليه: رواه البخاري برقم (1315)، ومسلم برقم (944/50)، من حَديث أَبِي هريرةَ I.

[81] الأنعام: 160.

[82] ينظر: العدّة في إعراب العمدَة (354/1).

فحقُّه أنْ يكونَ نكرةً كمجرورِها، إلا أن الأساليبَ العربيةَ الفصحى تدلُّ على أنه قد يجوزُ في التابعِ ما لا يجوزُ في المتبوعِ، وهذا معنى قولِ النحاةِ: قد يُغتفَرُ في الثواني ما لا يُغتفَرُ في الأوائلِ[83].

ثانيًا: أبرزِ تطبيقاتِ هذه القاعدةِ:

المسألة الأولى

حُكْمُ العطفِ على الضميرِ المرفوعِ المستترِ باسمٍ ظاهرٍ

كما في قولِه تعالى: **{ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ}**[84]، فجوازُ العطفِ هنا محلُّ خلافٍ بين النحويينَ، فسيبويهِ قد استحسن العطفَ هنا مُعلِّلًا لذلك بقوله: " وذلك أنَّك لمَّا وصفتَه حسن الكلامُ حيثُ طوَّلَهُ وأكَّدهُ"[85]، وعليه يكون «أنت» توكيدٌ للضميرِ المستكنِّ في «اسكُن» ليصِحَّ العطفُ عليه، و «زوجُك» عَطْفٌ عليه, فهؤلاء قد اشتراطوا لصحة العطف هنا الفصلِ بين المتعاطِفَيْن, وذلك إذا كان المعطوفُ عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً ووافق سيبويه فى هذا التخريجِ كثيرٌ من النحاة؛ منهم: المبردُ[86]، وابن جنيّ[87]، وأبو حيانَ[88].

وأما ابن مالكٍ[89]، وابن هشامٍ[90]، والأُشمونيُّ[91]، والصبانُ[92]، فيرونَّ أن التقديرَ هنا: وليسكن زوجُك"، فهو من عطفِ الأمرِ على الأمر؛ لأنّ العطف على ضمير هو في حكم بعض

---

(83) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (352/1)، وأمالي ابن الحاجب (785/2)، وشرح التسهيل (4414/9).

(84) البقرة: 35.

(85) ينظر: الكتاب (378/2).

(86) ينظر: المقتضب (210/3).

(87) ينظر: اللمع في العربية (96/1).

(88) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (2012/4).

(89) ينظر: شرح تسهيل الفوائد388/3.

(90) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (359/3).

(91) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (399/2).

(92) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (173/3).

الفعل ممتنع.

وإنما لم يجعلوا العطفَ هنا على الموجودِ في الكلامِ من دونِ حذفٍ، "لِئلَّا يلزمَ رفعُ فعلِ الأمرِ" – وهو "اسكن" – "للاسمِ الظاهرِ– " وهو "زوجك"–، وبيانُ الملازمةِ أنه لو جُعِلَ "زوجك" معطوفًا على فاعلِ "اسكن" المستترِ فيه لكان شريكَه في عاملِه، والأمرُ بهذه الصيغةِ لا يرفعُ ظاهرًا، فلا يُعطَفُ على فاعله ظاهرٌ.

التعقيب:

وأنا مع من جوَّز العطفَ على الضميرِ المرفوعِ المستترِ هنا بشرط الفصلِ بين المتعاطِفَيْن, كما في موطن الشاهد هنا, وقد توافر الفصل, بذكر الضمير «أنت» الذي هو توكيدٌ للضميرِ المستكنِّ في «اسكُن» , و تمسُّكا بالقاعدةِ: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، "ورب شيءٍ يَصِحُّ تبعًا ولا يَصِحُّ استقلالاً، فإذا امتنعَ أن يقعَ الاسمُ الظاهرُ فاعلًا لفعلِ الأمرِ مباشرةً فلن يمتنعَ أن يكونَ المعطوفُ على هذا الفاعلِ اسما ظاهرا؛ لأنه تابعٌ أو ثانٍ.

المسألة الثانية

حُكْمُ النصبِ فيما عُطِفَ على غُدوةٍ:

الظرفُ (لَدُنْ): هوَ ظرفٌ للزمانِ أو المكانِ على حسَبِ الحالِ بمعنى (عندَ), وهو مبني, وبُني لشبهه بالحرف فِي لُزُومهَ اسْتِعْمَالا وَاحِدًا, وَهو كَونهَ مُبْتَدأ غَايَة, وَامْتِنَاع الْإِخْبَار به وعنه, وَلَا يَبْنِي عَلَيْهَ الْمُبْتَدَأ بِخِلَاف (عِنْد) و (لدي), ومِنْ أحكامِه؛ أنه ملازمٌ للإضافةِ كغيرِه من الظروفِ، وإذا تَلَتْهُ كلمةُ (غدوةٍ) جاز جرُهَا على الإضافة, وهو الأصل، ونصبُها [93] و هو نادر ومخصوص بـ (غدوة) فقط دون سائر أخواتها مثل : (بكرة, وعشية)[94], والنصب فيها على ثلاثة أقوال : على التمييز, وهو اختيار ابن مالك, أو على أنها خبر لـ .(كان) المحذوفة, والتقدير لدن كانت الساعة غدوة, أو على التشبيه بالمفعول به, ويجوز رفعُها[95] على إضْمَار (كَانَ) أَي؛ (لدن كَانَت غدْوَة), وذلك كما فى قول الشاعرِ:

---

[93] ينظر: ذكر هذا الوجه الكوفيون, ونسبه إليهم ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك (68/3).

94 - انظر الكتاب لسيبويه 264/1, 265, وشرح الكافية للرضي124/2.

[95] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (68/3).

وَمَـــا زَالَ مُهـــري مَزْجَـــرَ الكلـــبِ مِـــنهمُ لـــدنْ غـــدْوَة حتّـــى دنَـــتْ لغـــروب[96]

حيث وقَعَتْ "لَدُن" قبلَ "غُدْوَة" وقد جَازَ جَرُّ "غُدوة" بالإضافَةِ، ونَصبُها على الأوجه السابقة، ورَفْعُها على تَقْدِيرِ: "لَدُن كَانَتْ غُدْوةٌ"[97]

•حكم العطف على (غدوة):

إذا عُطِف على (غدْوَة) الْمَنْصُوب بعْدهَا فَقيل: (لدن غدوةً وَعَشِيَّة) جَازَ عِنْد الْأَخْفَش[98] فِي الْمَعْطُوف وجهان:

- الْجَرُّ على الْموضع مراعاة لأصل المعطوف عليه؛ لأن غدوة وإن لم يجر لفظًا فهو في موضع جر مثل: لدن غدوةٍ وعشيةٍ.

- وَالنّصبُ على اللَّفْظ أي مراعاة للفظ المعطوف عليه, مثل: لدن غدوةً وعشيةً.

وَضعَّف ابْنُ مَالكٍ – فِي شرح الكافية99– النصبَ؛ لأن "غدوة" وإن لم تجر لفظا فهي في موضع جر، وأوجب النصب أَبُو حَيَّان[100] وَمنع الْجَرّ حيث قال: " والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصبُ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لأن (غدوةً) عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع، وهو نصبٌ صحيحٌ، فإذا عُطِفَ عُطِفَ عليه، ولاسِيَّما على مذهبِ من جعل (غدوةً) منصوبًا بـ (كان) مضمرة، فلا يُتَخَيَّلُ فيه إذ ذاك جرٌ البتةَ؛ فإن قلتَ: يلزمُ من ذلكَ أن تكونَ (لَدُنْ) قد انتصبَ بعدهَا ظرفٌ غيرُ (غدوة)، ولم يُحفَظْ نَصْبٌ بعدَهَا إلَّا في (غدوة)، فالجوابُ عنده : أنه يجوز في الثواني ما لا يجوزُ في الأوائل".

---

(96) البيتَ من الطّويل. وهو مجهول القائل، وقد ذكر بعضهم أنَّه نسب لأبي سفيان بن حرب، و (مزجر الكلب): مكان زجر الكلب وإبعاده.

والمعنى: ما زال مهري بعيداً عن هؤلاء القوم من أول النّهار إلى آخره.

والشّاهد فيه: (لدن غدوة) حيث جاءت (لدن) بمعنى (منْذُ) أي: منْذُ غدوة.

وجميع النُّحاة استشهدوا به على نصب غدوة بعد (لدن) ولم تجر بالإضافة؛ وهذا نادر. ينظر:

(97) ينظر: معجم القواعد العربية (88/2).

98 – نقل عنه ذلك ابن عقيل في شرحه على الألفية 69/3.

99 – شرح الكافية الشافية953/2.

(100) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (76/8).

وشَرْحُ ذلك: أنَّ لفظَ (عَشِيَّة)، وغيرَهَا مما يُعْطَفُ على (غدوة) يجوزُ فيه النصبُ، وإنْ كانَ لا يجوزُ فيه إذا وَلِيَ (لَدُن) مباشرةً؛ لأن (لدن) لا تنصبُ إلا (غدوةً)، وعلةُ الجوازِ؛ أنه يُغْتَفَرُ في المعطوفِ مالا يُغْتفرُ في المعطوفِ عليه.

التعقيب:

وأنا أوافق أبو حيان فيما ذهب إليه هنا حيث إن الأصل في (غدوة) عند من نصب هو النصب, والمعطوف على المنصوب منصوب مثله؛ لأن حرف العطف موضوع للتشريك بين معمولين في العامل, فإذا كانت (لدن) تختص بـ (غدوة), وتختص (غدوة)بالنصب بعد (لدن) عن سائر أخواتها, وكان ذلك عن مخالفة القياس مندوحة فهو أولى؛ إذ الجر يترتب عليه جر (عشية) بعد (لدن), وهو مخالف لقانون العرب في نطقها, ومعلوم أن السماع أصل مقدم في النحو. والله أعلم

المسألة الثالثة

حُكْمُ العطفِ على المُنادى باسمٍ مُعرَّفٍ بـ (ال):

ومنها أيضا أن آداةَ النداءِ لا يليها اسمُ معرَّفٌ بـ (ال) ولكنْ قد يُعْطَفُ على المنادى اسمٌ معرَّف بها، وذلك لأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل وذلك كما فى قول الله Δ: **{وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ}**[101] حيث إنه يصحُّ أن ننادي اسْمًا لَيْسَ فِيهِ (الْألف وَاللَّام)، ثمَّ نعطف عَلَيْهِ باسم فِيهِ (ألف، وَلَام) فنقول: يَا زيدُ وَالْفضلَ وَيَا مُحَمَّدُ والْحَارثَ، وَنُصِبَ (الطيرَ) هنا؛ لِأَن حرف النداء لم يَقع عَلَيْهِ وَلم يَجُزْ أَن تَقولَ يَا الْفضلُ، فَنُصِبَتْ على خلاف النداءِ[102].

المسألة الرابعة

حُكْمُ ظهورِ «أنْ» في المعطوفِ على منصوبِ «حتى»:

النحاةُ على رأيين في مسألة: هل تنصبُ "حتى" الفعلَ المضارعَ بنفسِها؟

---

(101) سبأ: 10.

(102) ينظر: الجمل في النحو (109/1).

الأولُ: وهُوَ مَذْهَبُ الْبَصرِيين[103]: أنه إذا كان الفعلُ بعد (حتى) غايةً أو علةً في تمام الجملةِ التي قبلها فعند سيبويهِ أنها حرفُ جرٍّ، والفعل بعدها نُصِبَ بـ (أنْ) مُضمَرة، ولا يجوزُ إظهارُها؛ لأنَّ (حتى) صارتْ لطُولِها بدلا من اللفظ بـ (أنْ) وَاسْتَدَلُّوا على كَونِهَا جَارَّةً للاسم بِأَنَّ (ألفَ) (مَا) الاستفهامية تُحْذَفُ بعْدهَا نَحْوُ:

فتلــكَ ولاةُ السُّــوءِ قــد طــالَ مُكْــثُهم فَحتّــام حتّــامَ العنــاءُ المُطَــوَّلُ[104]

وَإِذا ثَبتَ ذَلِك انْتَفَى كَونُهَا ناصبةً للْفِعْل لِما تقرَّر من أَنَّ عواملَ الْأَسْمَاءِ لَا تكونُ عواملَ فِي الْأَفْعَالِ؛ لِأَن ذَلِك ينفى الِاخْتِصَاصَ.

الـرأيُ الثـاني: وهو للكوفيين[105] أنَّ النصبَ بعدَ (حتى) بها نفسِها، ولو أُظْهِرتْ (أنْ)، فقِيل: لأسيرنَّ حتى أنْ أُصبحَ القادسيةَ، جازَ وكان النصبُ بـ (حتى)، و(أنْ) بعدها توكيدٌ.

وحُجَّتُهم أنَّها لا تخلو: إمَّا أنْ تكونَ بمعنى (كي) كقولِك: "أطعِ الله حتى يدخلَك الجنَّةَ" أي: كي يُدْخِلَكَ الجنةَ، وإمَّا أنْ تكونَ بمعنى (إلى أنْ) كقولك: "اذكرِ الله حتى تطلعَ الشمسُ" أي: إلى أن تطلع الشمسُ، فإن كانت بمعنى (كي) فقد قامتْ مقامَ (كي)، و(كي) تنصبُ، فكذلك ما قام مقامَها، وإنْ كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ)، و(أنْ) تنصبُ أيضًا، فكذلك ما قام مقامَها، وصار هذا بمنزلةِ (واو القَسَمِ)؛ فإنَّها لمَّا قامتْ مقامَ (الباءِ) عَمِلت عملَها، وكذلك (واوُ)

---

[103] ينظر: الكتاب (16/3)، والمقتضب (38/2)، ومعاني القرآن للأخفش (127/1)، والتعليقة على كتاب سيبويه (135/2)، وعلل النحو (317/1)، وشرح أبيات سيبويه (80/2)، واللمع في العربية (77/1)، وشرح المفصل للزمخشري (245/4)، والكناش في فني النحو والصرف (13/2).

[104] من الطويل – من قصيدة طويلة تقترب من مائة بيت، للكميت بن زيد يمدح فيها بني هاشم آل علي بن أبي طالب، ويهجو بني أمية، ومطلعها:

ألا هل عم في رأيه متأمل *** وهل مدبر بعد الإساء مقبل

والشاهد فيه قوله: "حتام" فقد حذف ألف "ما" الاستفهامية بعد الجر وهذا واجب للتمييز بينها وبين ما الخبرية الموصولية. انظر: شرح تسهيل الفوائد (302/3)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (393/1)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (345/2)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (380/2).

[105] ومنهم الفراء (معاني القرآن (132/1)، والكسائي نسب إليه هذا القول النحاس في كتابه (إعراب القرآن (107/1): السيوطي في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (379/2).

(رُبَّ) لمَّا قامتْ مقامَها عمِلت عملَها، فكذلك ههُنا [106].

التعقيب:

والمختارُ هنا هو قولُ سيبويهِ، لأَنه لو كانتْ (حتى) هي الناصبةُ للفعلِ لَلَزِم إما حسنُ الخفضِ بالجارِّ المحذوفِ، وإما كونُ (حتى) تعملُ الجرَّ في الأسماءِ، والنصبَ في الأفعالِ، ولَظهرَ الجارُّ قبلَها في نحوِ: لأسيرنّ حتى تغربَ الشمسُ، كما يظهرُ قبل (أنْ)، فهي إذن حرفُ جرٍ، والفعلُ بعدها نُصِبَ بـ (أنْ) لازمةِ الإضمارِ، وقد تظهرُ «أنْ» في المعطوفِ على منصوبِها؛ لأنه يجوزُ في الثوانِي ما لا يجوزُ في الأوائلِ كقول الشاعر:

ومن تكرّمهم في المحل أنّهم لا يعرف الجار فيهم أنّه الجار

حتّي يكونَ عَزِيزًا من نُفُوسهمُ أَو أَن يبينَ جَمِيعًا وَهْوَ مخْتارُ [107]

المسألة الخامسة

حُكْمُ الجر في المعطوف على مفعولِ اسمِ الفاعلِ:

القاعدة في أصل إعمال اسم الْفَاعِل, أنه إِن كَانَ بـ (ال) عمل مُطلقًا سواء كان مَاضِيا أَو حَالا أَو مُسْتَقْبلا, وإن كان مُجَردا من (ال), فلا يعمل إلا بشرطين:

- كَونه حَالا أَو اسْتِقْبَالًا.
- وأن يعْتَمد على نفي اَوْ اسْتِفْهَام أَو مخبر عَنهُ أَو مَوْصُوف.

أما عن حكم الجر في المعطوف على مفعولِ اسمِ الفاعلِ, فلا بد من أن يكون صالحا للوقوع في موضع المعطوف عليه, وذلك بأن يكون مقرونا بـ (ال) أو مضافا إلى مقرونا بهما, وعليه يجوز جرّ المعطوف في نحو: (جاء الضارب الغلام والجاريةِ)، (والطالب العلم وأدبِ الأبرار)،

---

[106] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (489/2).

[107] هذان البيتان من البسيط وهما ليزيد بن حمار السكوني كما نسبا لعدي بن زيد والمحل: الشدة، والجوع الشديد وإن لم يكن جدب، واستشهد بهما على أنه قد تظهر «أن» في المعطوف على منصوب «حتى» فظهرت في قوله: «أو أن يبين» المعطوف على «يكون عزيزا». انظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (4173/8)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (380/2)، وشرح أبيات مغني اللبيب (98/8).

لأنه صالح للوقوع في موضع المعطوف عليه، وكذلك يجوز الجر أيضا في نحو: (جاء المشتري الناقة وفصيلها), وإن كان ظاهر المثال يوهم بعدم توافر الشروط؛ لكنه بمنزلة: (جاء المشتري الناقة، وفصيل الناقة) ؛ فالضمير عائد على المعمول, بخلاف ما إذا عطفتَ على المفعول المجرورِ بالإضافة, والذي فيه (الألفُ، والّلامُ) اسما لا (ألفَ، ولامًا) فيه، فالاختيارُ في هذا الوجه النّصبُ على إضمارِ فعلٍ باتّفاقِ النحاةِ[108]، كقولِك: أعجبنى الضّاربُ الرّجلَ وزيدًا).[109]

وقد جوّزَ سيبويهِ[110]، فيه الجرَّ مراعاةً للّفظِ حيث قال في هذا الشأن: " ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله"111، وإنما جازَ في الاسمِ الثاني الجرُّ، وإنْ لم يكنْ فيه (ال)؛ لأنه تابعٌ للاسم الذي قبلَه، ولمْ يلِ اسمَ الفاعلِ، وقد يجوزُ في التابعِ ما لا يجوزُ في المتبوعِ, وجعل سيبويه منه أيضا قولُ الشاعرِ:

الوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوَذاً تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا[112]

(الوَاهِبُ): اسمُ فاعلٍ مُحلًّى بـ (ال)، و(الْمِائَةِ): مفعول به لاسم الفاعل , ويجوز فيها الجر أيضا لأجل الإضافة, فهو من إضافةِ اسمِ الفاعلِ لمفعولِه، و(الْهِجَانِ): نعتٌ.

و(عَبْدَهَا–وعَبْدِهَا) بالوجهين لدى سيبويه، (عَبْدِهَا): بالجر معطوف على المائة باعتبار اللفظ؛ لأنه مجرور، و(عَبْدَهَا) بالنصب باعتبار المحل.

---

[108] كـ (سيبويه في: الكتاب (182/1)، والمبرد في: المقتضب (162/4)، وابن عقيل في: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (119/3)، والسيوطي في: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (507/2).

[109] انظر: المقتضب161/4, والأصول في النحو135/1, و شرح تسهيل الفوائد87/3.

(110) انظر: الكتاب (183/1).

111 - انظر: الكتاب 182/1.

[112] البيت من الكامل من قصيدة الأعشى في مدح قيس بن معد يكرب الكندي "الديوان ص 152"، وهذا البيت ينسب لبشر بن أبي خازم وهو في ديوانه ص 39، كما ينسب لأوس بن حجر وهو في ديوانه ص 25، عوذا: جمع عائذ، وهي الناقة إذا وضعت ومر عليها أيام يقوى خلالها ولدها، وقال ابن خلف: هي الناقة الحديثة النتاج.

قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه (94/1): سميت عائذا؛ لأن ولدها يعوذ بها لصغره.

انظر: الخزانة (181/2)، وديوان الأعشى 29، والكتاب (183/1)، والمقتضب (163/4)، والأصول في النحو (134/1)، والهمع (508/2).

ووافق سيبويهِ في هذا الرأيِ طائفةٌ من النحاةِ منهم: المازنيُّ[113] وابن الحاجب[114]، وابن عقيل[115]، والصَّبَّانُ[116].

وقد منع الْمبردُ[117] وجهَ الجرِّ في هذه المسألة، وَأوجب النصبَ، حيث بين وجه الاختلاف وجواز الجر في الشاهد الشعري السابق دون المثال, وما أشبهه, ففرَّق بين" عبدِها" في الشاهد الشعري, و" زيد"في المثال (أعجبنى الضّاربُ الرّجلَ وزيدًا)، فالضميَر في " عبدها" هو" المائة" كأنّه قال: وعبدُ المائةِ ؛ ولما كان المضمر هو الظاهر جرى مجراه دون غيره, ولذلك جاز الجر وإن لم تصلح مباشرة الواهب لعبدها ، ولا يُجوز ذلك في " زيدٍ"[118].

ووافق المبردَ في هذا التخريج كلٌّ من ابن السَّراَّجِ[119]، وابن مالك[120]، وابنِ عقيلِ[121]، والسيوطي[122].

التعقيب:

---

(113) انظر: الأصول (308/2) حيث قال ابن السراج". وأجاز ذلك سيبويه والمازني، ولا أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت. وقال المازني إنه من كلام العرب" ثم علّق ابن السراج على ذلك بقوله: " والذي قاله أبو العباس – يعني المبرد – أولى وأحسن".

(114) انظر: الكافية في علم النحو28/1.

(115) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك118/3.

(116) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (41/3).

(117) انظر: المقتضب (164/4).

(118) قول المبرد هذا غير موجود بنصه في المقتضب وفيه (164/4) كلام قريب مما ذكره ابن الأثير هاهنا، هذا وقد نقل الشيخ عضيمة ؏ كلام المبرد حول هذه المسألة، ولعلّه نقله من أصول ابن السراج أو من خزانة الأدب؛ إذا أنّ نص كلام المبرد موجود في أصول ابن السراج (308/2)، وانظر أيضا نص كلام المبرد منقولا عن ابن السراج في الخزانة، في شرح البغدادي للشاهد المذكور.

(119) انظر: الأصول في النحو (134/1).

(120) انظر: شرح تسهيل الفوائد87/3.

(121) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (119/3).

(122) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(222/3).

وبعد فأنا أوافق المبرد في رأيه وفي توجيهه للشاهد الشعري الذي استشهد به سيبويه هنا, وأرى أنَّ ما ذهب إليه سيبويه رأي يحترم فهو موافق للقاعدةُ المشترَكةُ بين اللغويينَ، والفقهاءِ، وهى: (يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ)؛ إلا أنه لم يصب في استشهاده بهذا البيت الشعري, وجعله بمثابة الأمثلة التي ساقها، والحقيقة خلاف ذلك كما سبق التوضيح.

الخاتمة

الحمدُ لله حمدَ الشاكرينَ على تيسيرِهِ لي إنهاءَ هذا العملِ، وما توفيقي إلا باللهِ عليه توكَّلتُ وإليه أنيبُ... أمَّا بعدُ فأقوُل في ختامِ هذا العملِ المتواضعِ بعدَ مسيرةٍ جمعتْني بسيبويهِ من خلالِ كتابهِ "الكتابِ"، ومافيه من آراءٍ ونتائجَ، فقد خرجْتُ من بحثي هذا بالنتائجِ التالية:

1-بيَّنتُ في هذا الموضوعِ مالم يتبيَّنْ في غيرهِ من الموضوعاتِ التقليديَّةِ، فكثيرٌ من البحوثِ النحْويةِ قائمٌ على موضوعاتٍ تقليديةٍ كموقفِ فلانٍ من فلانٍ، أو كدراسةِ شواهدِ كتابٍ معيَّنٍ، أو آراءِ عالمٍ معيَّنٍ سواءٌ أكانت في كتابٍ واحدٍ، أم في كُتُبٍ شتَّى، أمَّا أنْ أقِفَ عند شيءٍ لا يهتمُّ به النحاةُ، وقد اهتمَّ به شيخُهُم، فهذا جديدٌ، ويُعَدُّ في مبلغِ علمي إضافةً علميةً للمكتبةِ اللُغويةِ.

- ذكرتُ في كل مبحثٍ النتائج المترتبة على الأوَّليةِ؛ ففي مبحث أثر أولية النكرة, خرجت بتلك النتائج:

1-أنَّ الأصلَ فى الكلامِ المفيدِ أن يُخْبَرَ عن المعرفةِ بالنكرةِ، ولكنْ لِمَا للنكرةِ من خصائصَ اكتسبَتْها بسببِ أوليَّتِها فقطْ، جازَ كونُ المبتدأِ نكرةً، والخبرُ معرفةً بشرط حصول الإفادة فإن امتنعت الإفادة امتنع الابتداء بالنكرة.[123]

2- أن النكرةَ إذا وُصِفَتْ لا تُوصَفُ إلا بنكرةٍ مثلُ قولِنا: هذا كلُ متاعٍ عندَك موضوعٌ، فـ (هذا) مبتدأ و(كل) خبره و(موضوع) وصفٌ لـ (كل).[124]

---

[123] انظر: البحث ص12.

[124] انظر: البحث ص13, 14.

3-وجوب النّصبُ من نِدَاءِ النكرَةِ الموصوفةِ, كقولِهم: يَا رجلًا فِي الدَّارِ، وَيَا غُلَامًا ظريفًا، حيثُ نُصِبَتْ لِأَنَّنَا ناديْنَا منْ لمْ نَعْرِفَهُ، فوصفناهُ بالظرفِ, وَنَحْوُه قَولُ اللهِ تَعَالَى: {يَٰحَسرَةً عَلَى ٱلعِبَادِ}[125].[126]

4-أن النكرةَ تجرِى مَجْرَى ما فيهِ (الألفُ، واللامُ) من المصادرِ، والأسماءِ؛ لأنها هنا ليست في المعنى خبرًا إنما هي دعاء.[127]

●ومن تلك النتائج أيضا أنَّ الكوفِيُّينَ قد أولوا النكرةَ اهتمامًا كبيرًا, وذلك كالآتي:

1-حيث أجازوا نُدبةَ النكرةِ, وقد رفض البصريون ذلك, وقد وافقتُ البصريين هنا, وأجبت عن كلمات الكوفيين في قولهم: " إنَّ الإشارةَ قد قرّبت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة" فتكون الإجابة عليهم بأنه باق على إبهامه, والمندوب يجب أن يندب بأعرف أسمائه.[128]

2-ذهبَ الكوفيونَ, والأخفش من البصريين إلى أنَّ توكيدَ النكرةِ بغيرِ لفظِهَا جائزٌ، إذا كانت مؤقتةً نحوُ قولِك: "قعدتُ يومًا كلَّه، وقُمتُ ليلةً كلَهَا, لكنَّ البصريين قدْ ذهبُوا إلى أنَّ تأكيدَ النكرةِ بغيرِ لفظِها غيرُ جائزٍ على الإطلاقِ, وقد وافقتُ الكوفيين في هذه المسألة حيث إن الكوفيين وضعوا قيدا هنا وهو حصول الفائدة من توكيد النكرة, فإن لم تحصل الفائدة لم يجز توكيدها باتفاق, وقد اختار ابن مالك129 هذا القول, حيث قال في تأييد مذهب الكوفيين: " فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز, وإن لم تستعمله العرب, فكيف إذا استعملته؟".[130]

---

[125] يس: 30.

[126] انظر: البحث ص 14, 15.

[127] انظر: البحث ص15, 16.

[128] انظر: البحث ص16, 17.

129 - انظر: شرح تسهيل الفوائد3/296.

[130] انظر: البحث ص17, 18.

3- وافق سيبويه[131] على صحة مجيءُ الحالِ من النكرةِ بلا مسوّغٍ, واحتج بأن الحالَ إنما يُؤتَى بها لتقييدِ العاملِ، فلا معنى لاشتراطِ المسوغِ في صاحبِهَا, وذهب ابنُ مالكٍ[132]: إلى أنَّ مجيءَ صاحبِ الحالِ نكرةً خاليةً من المسوغاتِ المذكورةِ جائزٌ بقلةٍ, وقد وافقت ابن مالك هنا فيما ذهب إليه حيث إن أصل صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال, وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا, والحال خبر في المعنى, وصاحبه مخبر عنه, فأصله أن يكون معرفة.[133]

-وفي المبحث الثاني أثر أوَّليةِ الواحدِ خلصت بالنتائج التالية:

1-أنَّ الأساسَ في باب الممنوع من الصرف هو أنَّه قائمٌ على الأصليةِ والفرعيةِ، فالأصلُ مصروفٌ، والفرعُ ممنوعٌ منه, ولذلك جاءَ الواحدُ مصروفًا، وجاءَ الجميعُ ممنوعًا من الصرفِ كما فى مسجدٍ، ومساجدَ.[134]

2- أنَّ سبب جعل عَلامَةُ الْوَاحِد الْمُتَكَلِّم (الهمزةَ) الَّتِي مخرجُها مقابلٌ لمخرجِ (الْوَاوِ) التى هى علامةُ الجمعِ، فمخرجُ (الهمزةِ) أوَّلُ، ومخرجُ (الْوَاوِ) آخرُ؛ لأن الواحدَ أولُ، والجمعَ آخِر.[135]

3- أن إعرابَ الواحدِ هو الأصلُ حيث إن الواحدَ يعربُ بعلاماتٍ أصليةٍ وما عداه كـ المثنى، والمجموعِ يُعرَبانِ بعلاماتٍ فرعيةٍ.[136]

---

131 - انظر: الكتاب (272/1).

(132) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (255/2)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (10/2).

(133) انظر: البحث ص18, 19.

(134) انظر: البحث ص20.

(135) انظر: البحث ص20.

(136) انظر: البحث ص20.

4- ومنها أيضا مراعاتُهم في الجمعِ فى التصحيحِ والإعلالِ حالَ الواحدِ.[137]

- وفي المبحث الثالث(أثر أوَّليةِ المذكِر) خلصت بالنتائج التالية:

- أنَّ المذكر هو الأصلُ، وهو أخفُّ من المؤنثِ؛ ولذلك بنى التأنيثُ من التذكيرِ.[138]
- أن المذكرَ أكثرُ دورانًا على الألسنةِ من المؤنثِ، ولذلك فإن العربَ تنسبُ إلى الأباءِ.[139]
- أن الْمُذكرَ يغلِبُ الْمُؤَنَّثَ فى العددِ، ولذلك نقولُ: (هَذَا حادي أحدَ عشرَ إذا كُنَّ عشرَ نسْوَةٍ مَعَهُنَّ رجلٌ).[140]
- أنَّ المذَكَّرَ يجُوزُ تأنيثُه إذَا أُوّل بمُؤنّثٍ.[141]

وفي المبحثِ الأخيرِ تحدَّثتُ عن القاعدةِ المشترَكةِ بين اللغويينَ، والفقهاءِ، وهى: (يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ)، وقد خلصت من هذا المبحث بالنتائج التالية:

- جواز العطفِ على الضميرِ المرفوعِ المستترِ باسمٍ ظاهرٍ بعد تأكيده كما في قوله تعالى: : **{ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ}**[142] , فالتأكيد هنا هو شرط الجواز, وتمسُّكا بالقاعدةِ: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، "ورب شيءٍ يَصِحُّ تبعًا ولا يَصِحُّ استقلالاً، فإذا امتنعَ أن يقعَ الاسمُ الظاهرُ فاعلًا لفعلِ الأمرِ مباشرةً فلن يمتنعَ أن يكونَ المعطوفُ على هذا الفاعلِ اسما ظاهرا؛ لأنه تابعٌ أو ثانٍ.[143]
- أنَّ ما ذهب إليه أبو حيان فيما عُطِفَ على (غدوة) المنصوبة, وهو اختيار النصب لا

---

[137] انظر: البحث ص21.

[138] انظر: البحث ص22.

[139] انظر: البحث ص22.

[140] انظر: البحث ص23.

[141] انظر: البحث ص23.

[142] البقرة: 35.

[143] انظر: البحث ص24.

الجر هو الأرجح؛ حيث إن الأصل في (غدوة) عند من نصب هو النصب, والمعطوف على المنصوب منصوب مثله؛ لأن حرف العطف موضوع للتشريك بين معمولين في العامل, فإذا كانت (لدن) تختص بـ (غدوة), وتختص (غدوة)بالنصب بعد (لدن) عن سائر أخواتها, وكان ذلك عن مخالفة القياس مندوحة فهو أولى؛ إذ الجر يترتب عليه جر (عشية) بعد (لدن), وهو مخالف لقانون العرب في نطقها, ومعلوم أن السماع أصل مقدم في النحو.[144]

-أن آداةَ النداءِ لا يليها اسمُ معرَّفٌ بـ (ال) ولكنْ قد يُعْطَفُ على المنادى اسمٌ معرَّف بها، وذلك لأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل.[145]

-أنّ المعطوف على مفعولِ اسمِ الفاعلِ المجرور بالإضافة, يجوز فيه الجر مراعاةً للَّفظِ, والنصب باعتبار المحل بشرط أن يكون صالحا للوقوع في موضع المعطوف عليه, وذلك بأن يكون مقرونا بـ (ال) أو مضافا إلى مقرونا بهما, كما في نحو: (جاء الضارب الغلام والجاريةِ)، (والطالب العلم وأدبِ الأبرار)، لأنه صالح للوقوع في موضع المعطوف عليه، وكذلك يجوز الجر أيضا في نحو: (جاء المشتري الناقة وفصيلها), وإن كان ظاهر المثال يوهم بعدم توافر الشروط؛ لأنّه بمنزلة: (جاء المشتري الناقة، وفصيل الناقة)؛ فالضمير عائد على المعمول, بخلاف ما إذا عطفتَ على المفعول المجرورِ بالإضافة, والذي فيه (الألفُ، والّلامُ) اسما لا (ألفَ، ولامًا) فيه، فالاختيارُ في هذا الوجه النّصبُ على إضمارِ فعلٍ باتِّفاقِ النحاةِ، كقولِك: (أعجبنى الضّاربُ الرّجلَ وزيدًا).[146]

-وفي قول الشاعر:

---

[144] انظر: البحث ص27.

[145] انظر: البحث ص28.

[146] انظر: المقتضب161/4, والأصول في النحو135/1, و شرح تسهيل الفوائد87/3.

الوَاهِـــبُ الْمِائَـــةِ الْهِجَـــانِ وَعَبْـــدِهَا عُـــوَذاً تُزَجِّـــي بَيْنَهـــا أَطْفَالَهَـــا[147]

حيث ورد في لفظ (**وَعَبْدِهَا**) من هذا البيت وجهان إعرابيان هما : (الجر, والنصب), وكان لكل من سيبويه والمبرد تخريج لهذين الوجهين, والمختار فيه هو ما ذكره المبرد؛ لأسباب ذكرتها في دراسة المسألة.[148]

-وقد حاولت في ثنايا البحثِ ترجيحَ بعضِ الوجوهِ النحويَّةِ على بعضٍ ماقتَضَتِ الدراسةُ إلى ذلكَ.

وبعدُ....

فهذا ثمرةُ جُهْدِي، وحصيلةُ بحثي فما كان من توفيقٍ فمن الله أوَّلًا، وما كان من تقصيرٍ فمن نفسي، وخير ختام أختم به بحثي هذا قولُ اللهِ تعالى:

{رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ}.

—•————•(((❁)))•————•—

---

(147) سبق تخريجه ص31.

(148) انظر: البحث ص30.

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم.

1. **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، المؤلف: محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (المتوفى: 206هـ)، المحقق: د حاتم صالح الضامن. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م.
2. **إسفار الفصيح**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ). المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، 1420هـ. عدد الأجزاء: 2.
3. **الأشباه والنظائر**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ). الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى 1411هـ- 1991م. عدد الأجزاء: 2.
4. **الأصول في النحو**، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي. الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. عدد الأجزاء: 3.
5. **إعراب القرآن**، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ). وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، 1421هـ.
6. **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ). المحقق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي. الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة. الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999م. عدد الأجزاء: 1.
7. **الأفعال الناسخة**، المؤلف: حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب). عدد الأجزاء: 1. الناشر: مطبوع سنة 1998م على نفقة الكاتب.
8. **أمالي ابن الحاجب**، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ). دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة. الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت. عام النشر: 1409هـ - 1989م.
9. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ). الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م. عدد الأجزاء: 2.

10. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ). المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: -. عدد الأجزاء: 4.
11. **الإيضاح في علل النحو**، المؤلف: أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: 337هـ). المحقق: الدكتور مازن المبارك. الناشر: دار النفائس – بيروت. الطبعة: الخامسة، 1406هـ -1986م.. عدد الصفحات: 142.
12. **البديع في علم العربية**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ). تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، 1420هـ. عدد الأجزاء: 2.
13. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، المؤلف: أبو حيان الأندلسي (المتوفى: 745). المحقق: د. حسن هنداوي. الناشر: دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا. الطبعة: الأولى. عدد الأجزاء: 11 (وقد صدر 13 حتى الآن).
14. **التعليقة على كتاب سيبويه**، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب). الطبعة: الأولى، 1410هـ – 1990م. عدد الأجزاء: 6.
15. **الجمل في النحو**، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ). المحقق: د. فخر الدين قباوة. الطبعة: الخامسة، 1416هـ 1995م. عدد الأجزاء: 1.
16. **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان. الطبعة: الأولى 1417هـ – 1997م. عدد الأجزاء: 3.
17. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ). تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الرابعة، 1418هـ – 1997م. عدد الأجزاء: 13 (11 جزء ومجلدان فهارس).
18. **الخصائص**، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة. عدد الأجزاء: 3.
19. **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ). المحقق: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م. عدد الأجزاء: 1.

20.**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة: العشرون 1400هـ – 1980م.

21.**شرح أبيات سيبويه**، المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ). المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. راجعه: طه عبد الرءوف سعد. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. عام النشر: 1394هـ – 1974م. عدد الأجزاء: 2.

22.**شرح أبيات مغني اللبيب**، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (1030هـ – 1093هـ). المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق. الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت. الطبعة: (جـ 1 – 4) الثانية، (جـ 5 – 8 الأولى). عام النشر: عدة سنوات (1393 – 1414هـ). عدد الأجزاء: 8.

23.**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998م. عدد الأجزاء: 4.

24.**شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778هـ). دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428هـ. عدد الأجزاء: 11 (في ترقيم مسلسل واحد) (10 ومجلد للفهارس). تنبيه: أواخر الباب 74 وكذا كامل الأبواب 75 و77 إلى 80 ليست من قلم ناظر الجيش، إنما أكملها المحققون على نهجه.

25.**شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ). الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان. الطبعة: الأولى 1421هـ– 2000م. عدد الأجزاء: 2.

26.**شرح المفصل للزمخشري**، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2001م. عدد الأجزاء: 6 (5 وجزء للفهارس).

27.**شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي**، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة). الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان. عام النشر: 1425هـ – 2005. عدد الأجزاء: 1.

28.**شرح كتاب سيبويه**، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 2008م. عدد الأجزاء: 5.

29.**العُدّة في إعراب العُمدَة**، المؤلف: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه. تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد). الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة. الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ). عدد الأجزاء: 3.

30.**العدد في اللغة**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ). المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر. الطبعة: الأولى، 1413هـ 1993م. عدد الأجزاء: 1.

31.**القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، المؤلف: د. محمد مصطفى الزحيلي. عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الأولى، 1427هـ – 2006م. عدد الأجزاء: 2.

32.**الكتاب**، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الثالثة، 1408هـ – 1988م. عدد الأجزاء: 4.

33.**الكناش في فني النحو والصرف**، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. عام النشر: 2000م. عدد الأجزاء: 2.

34.**الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 772هـ). المحقق: د. محمد حسن عواد. الناشر: دار عمار – عمان – الأردن. الطبعة: الأولى، 1405. عدد الأجزاء: 1.

35.**اللباب في علل البناء والإعراب**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ). المحقق: د. عبد الإله النبهان. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م. عدد الأجزاء: 2.

36.**لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ). الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – 1414هـ. عدد الأجزاء: 15.

37.**اللمع في العربية**، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ). المحقق: فائز فارس. الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت. عدد الأجزاء: 1.

38.**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت. عدد الأجزاء: 2 (في مجلد واحد وترقيم مسلسل واحد).

39.**معانى القرآن للأخفش [معتزلى]**، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ). تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م. عدد الأجزاء: 2.

40.**معاني القرآن**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. الطبعة: الأولى.

41.**معاني النحو**، المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن. الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م. عدد الأجزاء: 4.

42.**معجم البلدان**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت. الطبعة: الثانية، 1995م. عدد الأجزاء: 7.

43.**معجم القواعد العربية**، المؤلف: عبد الغني بن علي الدقر (المتوفى: 1423هـ).

44.**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ). المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: السادسة، 1985. عدد الأجزاء: 1.

45.**المفضليات**، المؤلف: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو 168هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. الناشر: دار المعارف – القاهرة. الطبعة: السادسة. عدد الأجزاء: 1.

46.**المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»**، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1431هـ – 2010م. عدد الأجزاء: 4 (في ترقيم واحد متسلسل).

47.**المقتضب**، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ). المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.. الناشر: عالم الكتب. – بيروت. عدد الأجزاء: 4.

48.**ملحة الإعراب**، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: 516هـ)، المحقق: لا يوجد. الناشر: دار السلام – القاهرة/ مصر. الطبعة: الأولى، 1426هـ – 2005م. عدد الأجزاء: 1.

49.**الممتع الكبير في التصريف**، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ). الناشر: مكتبة لبنان. الطبعة: الأولى 1996. عدد الأجزاء: 1.

50.**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ). المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر. عدد الأجزاء: 3.

51.**الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية**، المؤلف: الشيخ الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان. الطبعة: الرابعة، 1416هـ – 1996م. عدد الأجزاء: 1.